امتحانات النحو العربي في المدارس والجامعات (الواقع والمأمول)

د. محمد فاضل صالح السامرائي

المقدمة:

انتشر الإسلام حتى عمّ الجزيرة العربية كلَّها ودانت له القبائل المختلفة في الشمال والجنوب والشرق والغرب.

ولم يقف الإسلام عند حدود الجزيرة العربية، بل تعداها إلى خارجها مما جاورها من بلاد الفرس والروم. وكان لهاتين الأمتين حضارة وثقافة ونظام في الحكم لا عهد للعرب بها ومعارف ومسميات في شتى حياتهم وبيئاتهم، فدخل هؤلاء الدين الإسلامي واختلطوا بالعرب مصاهرة وجوارًا ومعاملة في شؤون الحياة، فبدأ اللحن والتحريف يدخلان اللغة العربية، وكان حتمًا أن يخيف ذلك الحكام العرب من خلفاء وولاة، فأهرعوا إلى العلماء ليضعوا القواعد والقوانين التي من شأنها الحفاظ على اللغة سليمة خالية من اللحن والتحريف ليحفظوا بذلك التراث العربي من شعر ونثر، وليحافظوا على أقدس ما تركه الإسلام فيهم وهو القرآن الكريم الذي نزل بلسان عربي مبين، وعليه تقوم دعائم الإسلام وأركانه، وفي تحريفه أو اللحن فيه إيذان بضياع معالم الدين(١).

جاء في (ضحى الإسلام) لأحمد أمين: ((كانت جزيرة العرب سليمة المنطق قبل الفتح وقبل دخول الأعاجم في الإسلام ثم بدأ اللحن يفشو فيها)) (٢).

وجاء في كتاب (من تاريخ النحو) لسعيد الأفغاني: ((إن أحداث اللحن حمل القوم على الاجتهاد لحفظ العربية وتيسير تعلمها للأعاجم، فشرعوا يتكلمون في الإعراب وقواعده حتى تم لهم مع الزمن هذا الفن)) (٣).

إذن من هنا نشأت الحاجة إلى النحو العربي، فبادر العلماء إلى وضع القواعد والأحكام وذلك لضبط اللسان والقلم.

وفي هذا البحث نسلط الضوء على مسألة نراها في غاية الأهمية وهي كيف أن تعليم النحو فقد وظيفته التي وضع من أجلها وهي تقويم اللسان والقلم، وسنرى ذلك جليًّا في الصفحات القادمة من خلال عرضنا أسلوب الامتحانات في المدارس والجامعات، وسنقدم اقتراحات بديلة عنها علَّها تجد آذانًا صاغية في مستقبل الأيام.

تعلُّم النحو:

وضع علماء العربية القواعد والأحكام النحوية لأجل أن تكون ضوابط يعود المرء إليها إذا أراد التكلم بالعربية الفصحى أو القراءة أو الكتابة بها، فهي تضبط اللسان والقلم، ولذا نقول: إن المرء لا يتعلم النحو من أجل أن يحشو ذهنه بالمعلومات والقواعد، وإنما يتعلمه لأجل أن يضبط لسانه فيتكلم كلامًا فصيحًا، ويضبط قراءته فيقرأ قراءة منضبطة، ويضبط قلمه فيكتب بالصورة السليمة الخالية من الأخطاء.

ولذا قالوا عن علم النحو إنه من علوم الآلة، أي يتوصل من خلاله إلى علوم الغاية، فيفهم كتاب الله عز وجل وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام والشعر العربي وغيرها، هذا إضافة إلى ما ذكرنا.

تعليم النحو في المدارس:

تدخل مادة النحو في التعليم منذ الصف الرابع الابتدائي، وتستمر معه حتى يكمل المرحلة الثانوية ويدخل الجامعة، وهذا يعني أن اللغة العربية وقواعدها ترافق الطالب لمدة تسع سنوات على الأقل. وهذه السنوات كفيلة أن تنشئ طالبًا متمكنًا من لغته، قادرًا على استيعابها قراءةً وكتابةً وتكلمًا.

بل إنني أذهب إلى أبعد من ذلك وهو أن ما يُدرَّس من القواعد في المرحلتين الابتدائية والإعدادية كفيل بأن يعصم اللسان والقلم من الوقوع في اللحن في العربية. ولكن نتفاجأ أن الطالب يصل إلى الجامعة وهو ضعيف في النحو، بل هو في

منتهى الضعف، إذ نجد نسبة كبيرة منهم لا تعرف أبجديات النحو.

أما إذا طلبت منه أن يتكلم العربية الفصحى أو يكتب أو يقرأ بها فإن أخطاءه أكثر من أن تُحصى.

وإذا أردنا أن نشخص هذا الضعف رأينا أن سببه الرئيس هو أن أسلوب التعليم يفتقر إلى التطبيق، بمعنى أن الطالب يطلب منه أن يحفظ الكم الهائل من القواعد والأحكام النحوية من دون أن يعرف كيفية تطبيقها، ولذا لا لوم على الطالب إذا رأى مادة النحو صعبة وثقيلة عليه وينفر من تعلمها. ولذا نرى الطالب يحفظ مكرهًا هذا الكم الكبير من القواعد النحوية ثم يفرغ ما حفظ في كراسة الامتحان ثم ينسى ما حفظ بمجرد خروجه من قاعة الامتحان. وقد يدرس الموضوعات نفسها في مرحلة أخرى لنتفاجأ بأنه قد نسي جميع ما أخذ ويبدأ يتعلمها من جديد فيحفظ القواعد والأحكام لأجل أن يمتحن فيها ثم ينسى ما أخذ، وهكذا يدرس الموضوعات النحوية لأجل الامتحان فيمتحن وينسى، ويبقى على هذه الصورة حتى يدخل الجامعة لنتفاجأ بأنه نسي ما أخذ في المراحل السابقة.

إن قواعد النحو لم توضع لأجل أن تحفظ، ولم تُدرَّس لأجل أن تحفظ، إذ إن الهدف الأول من تدريس النحو التمكن من النطق السليم والقراءة الصحيحة والكتابة الصحيحة، ولذا ينبغي أن تعطى القواعد الأساسية التي تحقق هذا الهدف وتجنب الأوجه الإعرابية والخلافية والتقديرات التي لا طائل تحتها قدر الإمكان، وخصوصًا في مرحلتي التدريس الابتدائي والإعدادي والثانوي.

إن الطالب في هذه المراحل ينبغي أن يمرن لسانه على التكلم باللغة العربية الفصحى، وأن يمرن كذلك على أن يقرأ قراءة عربية فصيحة مشكولة، وأن يتمرس على الكتابة والتعبير باللغة العربية الفصحى، وتوضع المسابقات والتشجيعات لتحفيز الطالب، وذلك كأن تعمل مسابقات للشعر العربي الفصيح، أو مسابقات للقصة القصيرة.

أما إذا حفظ القواعد من دون أن يحسن تطبيقها فلا فائدة من حفظه.

واقع امتحانات النحو في المدارس والجامعات:

إذا نظرنا في أسئلة النحو وجدناها على النحو الآتي:

أولاً. إن الأسئلة المتعلقة بالنحو قليلة بالنسبة إلى أسئلة اللغة العربية الأخرى، فقد يُعطى الطالب نصًّا شعريًّا أو نثريًّا ويُطلب منه أن يستخرج أمورًا شتى كالصور البلاغية، أو يُسأل عن معاني بعض الألفاظ التي ورد ذكرها في النص، أو يُسأل أسئلة متعلقة بالفهم والاستيعاب. وقد يكون مع هذا الكم من الأسئلة سؤال واحد في النحو أو الصرف. ونمط هذا السؤال إما أن يستخرج من النص ما يتعلق بموضوع الدرس الذي أخذه، أو أن يضع خطًّا تحت الإجابة الصحيحة، أو أن يضع علامة صح أمام العبارة الصحيحة، وعلامة خطأ أمام العبارة الخاطئة. وغالب الإجابات عن هذا النوع من الأسئلة يعتمد على الحظ كما هو معلوم.

ومن الأمثلة على ذلك أنه جاء في إحدى امتحانات الصف التاسع نصّ نثري في موضوع معيَّن، ثم جاءت أسئلة استيعابية على ما ورد ذكره في النص وذلك على صورة اختيار من متعدد، وقد استغرق هذا أغلب الأسئلة. أما الأسئلة النحوية فهي أربعة أفرع على هيئة اختيار من متعدد أيضًا، فرع في الصرف وهو ما يتعلق باسم المفعول، وفرع في العدد، وفرع في الممنوع من الصرف، وفرع في الأفعال التي تنصب مفعولين. أما الأسئلة الأخرى فإما أن تتعلق بالصور البلاغية أو تتعلق بنصوص أخذها في دراسته. ومن أمثلة ذلك أيضًا ما ورد في إحدى امتحانات منتصف الفصل للصف التاسع، إذ لم يرد من الأسئلة النحوية سوى سؤال واحد، وهو أيضًا اختيار من متعدد يتعلق بعلامة إعراب فعل مضارع مجزوم. ومن أمثلة ذلك أيضًا ما ورد في امتحان نهاية العام للصف الثامن، إذ جاءت أغلب الأسئلة منصبة على الأسئلة الاستيعابية، وهي أن يُعطى الطالب نصًّا شعريًّا أو نثريًّا ثم يسأل عنه أسئلة. أما الأسئلة النحوية فقد ورد سؤالان صرفيان يتعلقان بالمصدر، وسؤال واحد في المفعول له، وهذه الأسئلة على صيغة اختيار من متعدد. وهذه النماذج تنطبق على جميع المراحل الأولية.

إن قلة الأسئلة النحوية في الامتحانات تجعل الطالب يزهد في موضوعات النحو ويركز على موضوعات اللغة العربية الأخرى ؛ لأن درجة النحو قليلة ويضمن الطالب النجاح حتى لو لم يذاكر كلمة واحدة في النحو.

ثانيًا ـ تدرّس قواعد اللغة العربية في مدارسنا على أنها قواعد حفظية، ولا تدرّس على أنها قواعد تطبيقية

هدفها تقويم اللسان والقلم، ولذا نلاحظ أن همّ الطالب حفظ القواعد لا فهمها واستيعابها. ولذا نرى أن امتحانات النحو عمومًا تركز على الجانب النظري أكثر من الجانب التطبيقي، وهذا الكلام ينطبق على امتحانات المدارس والجامعات، فنجد أن أكثر الأسئلة تعتمد النمط الحفظي، مثل (اشرح)، (عرّف)، (عدّد)، (بيّن موطن الشاهد)، (اشرح أبيات الألفية)... إلى غير ذلك من الصور.

ومن أمثلة ذلك ما ورد في أسئلة إحدى الامتحانات الجامعية، إذ وردت مجموعة أسئلة تتعلق بالمفعولات الخمسة، وكلها تعتمد الجانب الحفظي، ومن ذلك:

أ ـ عدد المفعولات ومثل لكل واحد.

ب ـ عرف المفعول المطلق، وبيّن الألفاظ النائبة مع المثال.

ج ـ عرف المفعول له، وبيّن شروطه مع المثال.

د ـ عرّف المفعول فيه، ومثل لقسميه.

ومن ذلك أيضًا ما ورد من أسئلة تتعلق بموضوع المبتدأ والخبر، إذ وردت فيه الأسئلة الآتية:

أ ـ عدد المواطن التي يجب فيها تقديم المبتدأ على الخبر، ومثل لها.

ب ـ عدد المواطن التي يجب فيها تقديم الخبر على المبتدأ مع التمثيل.

إن هذه الأسئلة هي الأكثر شيوعًا من غيرها. ولا شك أن هذا النمط من الأسئلة يؤثر في مستوى الطالب وفي نمط تفكيره، إذ سيكون همه الحفظ لا الفهم، ولذا نرى أنه إذا جاءه سؤال في الموضوعات نفسها ولكنه يعتمد التطبيق كأن يستخرج عبارات خاطئة من النص، أو يضبط نصًّا بالحركات، أو يطبق الشروط التي أخذها على الجمل الواردة في الامتحان فإنه سيخفق في ذلك، وبذا فإن الامتحان لن يحقق هدفه، إذ سينسى الموضوعات والتعريفات بمجرد أن يخرج من قاعة الامتحان.

ولي تجارب شخصية في هذا المجال. أذكر مرة أني طلبت من الطلاب أن يعددوا مواضع تقديم المبتدأ على الخبر، والخبر على المبتدأ وجوبًا وجوازًا، فوجدتهم قد حفظوا المواضع فعلاً وعددوها من دون أي خطأ.

ثم أعطيتهم سؤالاً تطبيقيًا واحدًا على الموضوع نفسه، وكان السؤال: أدخل كلمة (خالد) في أربع جمل، بحيث يكون في الجملة الأولى مبتدأ مؤخرًا جوازًا، وفي الثانية مبتدأ مقدمًا وجوبًا، وفي الثالثة مبتدأ مؤخرًا وجوبًا، وفي الرابعة خبرًا مؤخرًا وجوبًا، وكانت المفاجأة أنه لم يحسن التطبيق سوى طالبين أو ثلاثة، أما الباقون فلم يعرفوا الإجابة.

وأذكر مرة أني طلبت منهم أن يستخرجوا من النص كل مبتدأ نكرة ويبينوا مسوغ الابتداء به، فرأيت قسمًا منهم كتبوا في ورقة الإجابة مسوغات الابتداء بالنكرة لكنهم لم يستطيعوا استخراجها من النص.

وفي إحدى الامتحانات أوردت نصًّا فيه أخطاء نحوية وطلبت من الطلاب أن يستخرجوها ويذكروا صوابها، فلم يستطع قسم منهم ذلك.

والأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصى.

حتى أن قسمًا من طلابي اشتكوا من هذا النمط من الأسئلة وقالوا لي بالحرف الواحد: إننا لم نتعود هذا النمط من الأسئلة وإنما عوّدونا النمط الحفظي.

إن الطالب قد اعتاد النمط الحفظي في الأسئلة ولم يعتد الجانب التطبيقي فيها، ولذا يفاجأ بهذا النوع من الأسئلة فيخفق في الإجابة.

إن هذا يجعل الطالب ينتقل من مرحلة إلى أخرى، حتى إذا وصل إلى المرحلة الجامعية يفاجأ أستاذ النحو بجهله المطبق في النحو العربي، وما ذاك إلا لأن الطالب لم يفهم وظيفة النحو، فهو يظن أن النحو يعتمد على الحفظ المجرد للقواعد، فإذا حفظ المادة ودخل الامتحان وأحرز الدرجة الكاملة فإن هذا يعني تفوقه واستيعابه النحو العربي.

ولا ننسى أن النحو العربي من علوم الآلة كما ذكرنا، بمعنى أن المرء لا يتعلم النحو لأجل النحو، وإنما يتعلمه ليقوّم لسانه وقلمه وقراءته، فإذا لم يحقق النحو هذا الغرض فإن كل ما يتعلمه من النحو ليس فيه فائدة حتى لو حفظ ألفيات النحو وشروحها لأنها لم تحقق الغرض الذي وضع النحو من أجله. ونجد مصداق ذلك في حرص بعض طلاب العلم على حفظ متون العربية وفي مقدمتها ألفية ابن مالك في النحو والصرف. ومن المعلوم أن الألفيات وضعت لأجل أن تذكر طالب العلم بالقاعدة والحكم النحوي، لكننا نجد أن كثيرًا ممن حفظ الألفية لا يستطيع أن يتكلم أو يقرأ أو يكتب باللغة العربية الفصحى، ولذا نقول إنه لا فائدة مما حفظ.

ثالثًا: إن اللغة العربية في المراحل الأولية تتضمن القواعد والنصوص الشعرية

والنصوص النثرية والتعبير ـ وربما الخط ـ وغير ذلك، وكل منها له درجته، فإذا افترضنا أن درجة اللغة العربية (١٠٠) مائة درجة، وكانت موزعة على فروعها، بحيث تكون درجة القواعد (٣٠) ثلاثين درجة، والتعبير (٣٠) ثلاثين درجة أيضًا، والنصوص (٤٠) أربعين درجة، أو النصوص (٣٠) ثلاثين درجة، والخط (١٠) عشر درجات، وافترضنا أن درجة النجاح (٥٠) خمسون درجة، استطاع الطالب أن يضمن درجة النجاح حتى لو لم يدرس النحو ولم ينظر فيه. ولذا نجد طلابنا يزهدون في مادة النحو فلا يذاكرونها استعدادًا للامتحان، وعلى الرغم من ذلك ينجحون في مادة اللغة العربية، فينتقلون من مرحلة إلى أخرى حتى يصلوا إلى مرحلة التعليم الجامعي وهم لا يفقهون شيئًا في النحو.

إن توزيع درجات درس اللغة العربية على الصورة التي ذكرناها عامل مهم في صرف الطلاب عن فهم النحو واستيعابه، إذ إن درجته لا توازي الجهد المبذول لفهمه، والطالب على كل حال يحصل على درجة النجاح وإن لم ينظر في كتاب النحو أصلاً.

إن أية مادة مهما كانت سهولتها وأيًّا كانت أهميتها إذا كان هذا شأنها فلا تكون أحسن حظًّا من مادة النحو ولن يعرف الطلاب منها أكثر مما يعرفون من مادة النحو.

المأمول من امتحانات النحو:

يجب على أستاذ المادة أن يركز على الجانب التطبيقي. نعم إن الجانب النظري لا بد أن يكون في ذهن الطالب، ولكن يجب عليه أن يعرف كيف يوظف هذه القواعد في قراءته وكتابته وكلامه. وأبسط مثال على ذلك أن الطالب قد يحفظ تعريف الفاعل والمفعول به ويحفظ حكمهما، ولكن ما الفائدة من هذا الحفظ إذا لم يستطع أن يميز الفاعل من المفعول في الجملة؟

أقول: إنه لا بد من الإكثار من التطبيقات الشفهية والتحريرية، فيمرّن لسان الطالب منذ المراحل الأولى للتعليم على أن يتكلم اللغة العربية الفصحى المشكولة، وتعطى له القطع النثرية ليصوبها أو يشكل كلماتها، وبذا نقول إن النحو قد حقق غرضه.

كما أنه لا بدّ من إعادة النظر في توزيع درجات اللغة العربية، فيُشترط لنجاح الطالب في اللغة العربية نجاحُه في النحو. أو تكون لدرجة النحو (٦٠) ستون درجة على الأقل ولباقي علوم اللغة العربية (٤٠) أربعون، فلا ينجح الطالب في اللغة العربية إلا إذا نجح في النحو، فيضطره ذلك إلى دراسة النحو دراسة جادة.

الحواشي السفلية:

(١) تاريخ النحو وأصوله ـ عبد الحميد السيد طلب ١٥ ـ ١٦.

(٢) ضحى الإسلام ٣١١/١ ـ أحمد أمين.

(٣) من تاريخ النحو ٢٦ ـ سعيد الأفغاني.

المصادر والمراجع:

ـ أحمد أمين ـ ضحى الإسلام ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة ٢٠٠٣.

ـ سعيد الأفغاني ـ من تاريخ النحو ـ دار الفكر.

ـ عبد الحميد السيد طلب ـ تاريخ النحو وأصوله ـ مكتبة الشباب ـ القاهرة.